

ليبيا بين تهريب الأشخاص والهجرة السرية: الواقع والمخاطر*

فكري شهرزاد⁽¹⁾

⁽¹⁾ أستاذة محاضرة "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة
حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

الملخص:

يقدم بحثنا هذه صورة تحليلية عن تهريب البشر في ليبيا وتداخلها مع مشكلة الهجرة غير النظامية، حيث أصبحت تجارة تهريب البشر نشاطا إقتصاديا يعكس صورة تنافسية لمجموعة من الفواعل المباشرة وغير المباشرة، المشاركة في هذه العملية مثل الميليشيات والكتائب التي ينتمي بعضها إلى سلطات الدولة والقبائل والعصابات المسلحة والعصابات الإجرامية، وحتى الجماعات الجهادية، أين تعددت طرق وخطوط التهريب بحيث أضحت ليبيا تعكس حالة معقدة لمجموعة من الوظائف المتداخلة مع صناعة تهريب البشر، كما أنها حالة تعكس مدى صعوبة نجاح سياسات مكافحة الفساد في ظل سلطات حكومية ضعيفة ومنقسمة.

الكلمات المفتاحية:

شبكات التهريب، خطوط التهريب، ديناميكيات الهجرة، الفواعل، مجالات النفوذ في ليبيا، طرق العبور النشطة وغير النشطة.

* تاريخ إرسال المقال 2018/04/01، تاريخ مراجعة المقال 2018/05/06، تاريخ نشر المقال 2018/07/31

La Libye entre le trafic de personnes et l'immigration clandestine : Réalité et dangers

Résumé :

Notre étude présente une image analytique du trafic illicite d'êtres humains en Libye et de son chevauchement avec le problème de la migration irrégulière. La traite d'êtres humains est devenue une activité économique qui reflète l'image concurrentielle de groupes d'acteurs directs et indirects, tels que des milices et des bataillons, dont certains appartiennent à des autorités, des tribus et des gangs, voire même des djihadistes, d'où la multiplication des méthodes et des réseaux de passeurs clandestins.

La Libye est devenue un cas complexe qui reflète une série de fonctions qui se chevauchent avec l'industrie du trafic d'êtres humains, et c'est un cas qui dénote de la difficulté du succès des politiques anti-corruption menées par des autorités gouvernementales faibles et divisées.

Mots clés:

Réseaux de passeurs, lignes de passeurs, dynamiques migratoires, Acteurs, sphères d'influence en Libye, voies de transit actives et inactives

Libya between human trafficking and illegal immigration : Reality and dangers

Abstract:

Our study examines the supply-side of migration through Libya: the human smuggling networks. The smuggling of human beings is an established fact of today's political economy in Libya and it is embedded in local subsistence economies. As such there is a dizzying array of actors involved in the business of which some claim to act on behalf of the state.

Libya provides a complex but highly relevant case to explore smuggling networks' political and socio economic functions. It is exemplary of the worrisome relationship between a fractured and in many areas absent state, empowered non state armed factions and militias and a policy of migrant criminalisation, which has blurred the line between human smuggling and trafficking. And lastly, the case of Libya illustrates that It is problematic to tie anti smuggling policies to weak state institutions and a government that cannot deliver.

Keywords:

smuggling networks, migration dynamics, Routes into Libya, Moving inside Libya. Spheres of influence in Libya, the actors.

مقدمة

عرفت ليبيا حراكا شعبيا أدى إلى سقوط نظامها وتغير وضعها الأمني نحو الأسوء، أين أضحت تعاني من عدة تحديات وتهديدات من بينها مسألة المتاجرة بالأشخاص واستغلال المهاجرين السريين القادمين من مختلف الدول الإفريقية والطامعين في الوصول إلى أوروبا، فإحتوائها على 4.388 كلم من الحدود البرية و 1770 كلم من الحدود البحرية التي يصعب التحكم فيها بشكل كامل بعد ضعف مؤسساتها الأمنية والعسكرية وكذا ضعف تعاملاتها التعاونية والاستخباراتية مع دول الجوار، جعل منها مسلك عبور للمهاجرين من عدة دول مجاورة وقد إكتسبت الظاهرة أهمية متزايدة منذ بداية عام 2012، بحيث شارك فيها الشباب من القبائل القريبة من الحدود وشبكات التهريب network of smuggler، وهنا إنتقلنا نحو تهديدات متداخلة تتجاوز مجرد الحديث عن مشكلة اللاجئين وتداخلها مع الهجرات السرية، إلى محاولة إستغلالهم من طرف شبكات مختصة في تهريب البشر مقابل مبالغ مالية كبيرة، وفي الأخير تركهم في وسط الطريق أو المتاجرة بهم لأغراض مختلفة وهنا نكون أمام تهديد متشعب.

أصبح موضوع تهريب الأشخاص ظاهرة تستدعي تسليط الضوء على تبعاتها وآثارها الأمنية والاجتماعية وحتى الإنسانية، كون الأمر أضحى مرتبطا بشكل كبير بشبكات واسعة لا تقتصر على الإتجار بالبشر فقط وإنما المتاجرة بالمخدرات والسلاح وغيرها من أشكال التهريب، والأهم تداخلها مع مجموعة من التهديدات الأمنية الأخرى كالهجرة السرية وكذا علاقتها بالمجموعات المسلحة، كما يحدث في ليبيا التي تعرف عدة مداخل للعبور وكذا وجود مجموعة متعددة من الفواعل متحركة في كل منفذ .

تنطلق دراستنا من فرضية رئيسة مفادها: كلما ضعفت إجراءات مراقبة مسالك وممرات شبكات الإتجار بالبشر كلما كنا أمام مزيد من التهديدات الأمنية اللالتماثلية.

- إشكالية الدراسة: للإنتلاق في تحليل الفرضية لابد لنا من طرح إشكالية رئيسة في شكل سؤال مفاده: إلى أي مدى أدى الفراغ الأمني في ليبيا إلى تزايد مسالك ونشاط شبكات تهريب البشر؟

أولاً: شبكات التهريب في ليبيا

يشكل إنتشار تهريب البشر في ليبيا مشكلة إجرامية وعامل لإضعاف الدولة خاصة في ظل تنافس الفصائل المسلحة، بحيث ينظر الأغلبية إلى الساحل الليبي كواقع لا يتجزأ من التجارة غير المشروعة في جميع أنحاء الوطن أين يغذي هذا النشاط الإقتصاد السياسي والجغرافي للحدود الشرقية والغربية للجنوب الليبي، كما توسعت صناعة تهريب البشر أكثر في ظل التفاعلات الحاصلة كوسيلة لتمويل الميليشيات والكتائب والقبائل التي تقوم بتوفير الأمن والحماية لمواجهة التهديدات الخارجية من الأسر والقبائل والبلدات المتنافسة.¹

على الرغم من أن ظاهرة تهريب البشر من و عبر ليبيا نحو أوروبا قد لفتت إنتباه العالم في السنوات الأخيرة إلا أن الأمر ليس بالجديد، فعلى مدى القرون الماضية كانت ليبيا بلد مقصد وعبور ومحطة رئيسية للباحثين عن حياة أفضل لأنفسهم وأسرههم، إلا أن الوضع تغير بعد الفوضى التي اجتاحت البلاد.

1- إشكالية تهريب البشر قبل وبعد سقوط نظام القذافي

إعتبرت ثروات وإحتياطيات النفط الليبية محط جذب للشركات الأجنبية والمهاجرين من مختلف الأقاليم بحثا عن العمل، ففي إطار مشروع مخطط إفريقيا ما بين 1998-2007 فتح القذافي الباب أمام المواطنين الأفارقة لدخول البلاد بدون تأشيرة ما شجع أكثر على الهجرة الدولية،² وفي بدايات الألفين 2000 أخذ القذافي يستغل موقع بلاده الإستراتيجي في محاولة لتحويل هجرة الأفارقة نحو أوروبا مدعيا إمكانية "تحويل أوروبا إلى سوداء" في أي وقت، وقد نجح القذافي عام 2009 في أخذ 5 مليارات دولار كإتفاق مع إيطاليا مقابل وضع تدابير للسيطرة على الهجرة نحو أوروبا، ونتيجة لذلك تراجع عدد الأفارقة الذين كانوا راغبين في الوصول إلى إيطاليا بالتراجع إلى أكثر من 75% في العالم التالي.³

قبل عام 2011 كانت أجهزة الأمن تراقب حركة التهريب عبر الحدود بأمر من القذافي، وعلى الرغم من أن منظومة القوانين كانت تتسم بالفوضى وعدم التنظيم حتى أنها في بعض الأحيان كانت مسخرة لخدمة الأهداف المتناقضة لسياسة القذافي، إلا أنها كانت فعالة إلى حد ما، مع ذلك لم ينجح النظام أبدا في بسط سيطرته على حدوده الجنوبية وهذا راجع في جزء منه إلى حسابات سياسية أين كان هناك إلزام متفاوت في ملاحقة الجيش المتمركز في قاعدة الويغ

العسكرية المجاورة لمهربي البشر القادمين من النيجر، إضافة إلى وجود شبكة من العلاقات الشخصية بين مسؤولي الحكم المحلي وبين نشطاء وممثلي القذافي الذين كانوا يشرفون عليهم ووجهاء القبائل المحلية وشبكات التهريب.⁴

في أعقاب إسقاط النظام وجد المهربون أنفسهم في بيئة مختلفة جذريا بحيث تم تحرير السوق الآن، وفي سنة 2012 حدث نوع من التهدة كون المهاجرين كانوا يملكون المال ومهتمين بعبور البحر نحو أوروبا أين فروا بعد نهاية مرحلة العنف إما عبر الحدود البرية الغربية نحو تونس وعبر الجنوب إلى النيجر أو الجزائر أو على متن قوارب نحو أوروبا، إلا أن المهربين عادوا للعبة نهاية سنة 2012 حيث إنضموا إلى لاعبين داخليين جدد، وكان بعضهم من المجرمين الذين فروا من السجون خلال الحراك بليبيا 2011، في حين كان آخرون من الثوار ممن كانوا يرغبون في الحصول على الثروة والمال بشكل أسرع، وفي بداية 2013 زادت نسبة تهريب الأشخاص وقد كان مقر التهريب في (زواره) حيث دخلت السوق السوداء في بيئة أكثر حرية كما أنشأ المهربون طرق في الساحل والصحراء وأخذت زخما في عملياتها الجديدة.⁵

وجدت الحكومات الجديدة صعوبة في معالجة هذا الأمر خاصة في ظل مجتمع قبلي تحكمه سيطرة داخلية لكل قبيلة وعشيرة على أراضيها إضافة إلى ظهور عدد كبير من الكتائب والمليشيات بعد سقوط النظام، كما وجدت بعض القبائل التي كانت مهمشة في عهد القذافي مثل -توبو وأولاد سليمان- فرصة لها لبسط نفوذها بحيث سنوضح هذه الفكرة عند تحديد الفواعل المسيطرة على خطوط التهريب، وهذا كله بهدف الربح وبسط النفوذ.

حدث اليوم تشابك كبير بين المهاجرين بحيث لم يعد هناك تمييز ووضوح بين تهريب البشر والإتجار بهم، أما السمة الثانية لهذا النشاط والمتمثل في كون الضحايا يخضعون للتعذيب والإبتزاز والعنف الجنسي، كما زادت حدة الإجرام المحيط بالتهريب على إثر تدفق الآلاف من اللاجئين السوريين بهدف السفر إلى أوروبا ما أدى إلى تحول سوق التهريب إلى مجموعة من الشبكات الإنتهازية وهي ثالث سمة لتهريب البشر في مرحلة ما بعد القذافي، لكن رغم تغير سمات نشاط التهريب فيما بعد 2011 إلا أنه هناك سمة واحدة بقيت دون تغيير وهي أن معظم المهاجرين ينظرون إلى ليبيا على أنها وجهتهم، فالعديد من المهاجرين مازالوا يعبرون إلى ليبيا بحثا عن العمل والفرص الاقتصادية هناك على الرغم من ارتفاع مستويات العنف وسوء المعاملة.⁶ ولكن العبور إلى ليبيا لا يخلو من المخاطر على طول خطوط العبور.

2- خطوط التهريب الرئيسية

أدت سنوات الحرب إلى إحداث عدة تغيرات في نقاط التهريب في جميع أنحاء البلاد، بحيث يمكننا إختصار نقاط المرور النشطة حالياً المؤدية إلى ليبيا من الدول المجاورة في أربع نقاط حيث تظهر بشكل واضح في الخريطة رقم 1، التي تعكس المداخل الأساسية وحتى الممرات الداخلية:⁷

أ- الحدود الشرقية مع مصر، سواء عبر الساحل أو الجنوب، مع ذلك يعرف هذا الخط حركة متدنية من المهاجرين.

ب- الجنوب الشرقي، لا تزال منطقة الكفرة تشكل عقدة رئيسية للمهاجرين الذين يعبرون البلاد من شرق إفريقيا عبر الخرطوم، فتاريخياً كان المهاجرون يعبرون إلى جنوب شرق ليبيا عبر التشاد من قطاع Aouzou بعد شق طريقهم إلى هناك من Faya-Largeau ولكن في السنوات الأخيرة أدى إيجاد ممر عبر الخرطوم إلى تقليص هذا البديل إلى حد كبير.

ج- الجنوب الغربي، يدخل مهاجروا غرب إفريقيا المسافرين عبر النيجر نحو ليبيا من ممر Tumo مروراً بطريقهم إلى Quatrun، وإلى الغرب يمر هؤلاء عبر البويرة الصحراوية للغات Ghat بعد رحلتهم من الجزائر ولكن هذا الطريق على وشك الإنهيار أين يتم توجيه كل التيارات من خلال عاصمة Fezzan و Sabha.

د- في غرب البلاد، يتم تهريب المهاجرين عبر غدامس Ghadames قبل السفر نهاية المطاف على طول الحدود الليبية-التونسية أو عبر الزنتان في طريقهم نحو الساحل، وتاريخياً كان مهاجروا جنوب الصحراء عارفين بمناطق الجنوب الواقعة ما بين تونس وليبيا، مع ذلك عرف عام 2015-2016 توثيق أدلة أقل حول نشاط تهريب البشر عبر هذا المعبر الحدودي (إلى جانب تهريب الجهاديين)، وعادة ما تكون الأعداد القليلة للمهاجرين العابرين عبر هذا الممر يكونون عادة من المغاربة أو التونسيون.

خريطة رقم 1 توضح طرق واتجاهات التهريب الرئيسية في ليبيا.



Source :- Mark Micallef, **The human conveyor belt : trends in human trafficking and smuggling in post-revolution in libya.** Switzerland : The global initiative against transnational organized crime, March 2017, p 10.

تعكس الخريطة أعلاه تعدد طرق الدخول وكذا نقاط المرور الداخلية مع ذلك هناك طرق رئيسية يمر بها وهناك نقاط مركزية يتم الدخول منها ومنه نستنتج بأن هناك مدن أو مقاطعات نشطة تتعامل مع شبكات التهريب بشكل يومي وهو ما يجعلها خطوطا حمراء خطيرة، بحيث يمكننا أن نعدد هذه المقاطعات في مايلي.

أهم مناطق العبور داخل ليبيا

● **سبها Sabha :** يدخل أغلبية المهاجرون في الجنوب من النيجر عبر بلدة Tummo الحدودية وهي منطقة تسيطر عليها قبائل التبو -سنعود إلى الفواعل المتحكمة في نقاط المرور في المحور الثاني من دراستنا- وبما أن النيجر جزء من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS فإن المهاجرون يمكنهم الانتقال بصورة قانونية نحو الحدود النيجيرية-الليبية شرط إمتلاكهم للوثائق، وعند الممر الحدودي بين الدولتين يحتاج المهاجرون إلى تعاون المهربين معهم للعبور

والتوجه نحو الشمال حيث تتوفر في ليبيا شاحنات تويوتا التي تحمل حوالي 30 شخصا وغالبا ما يسافرون في قوافل حيث يحتاج عبور الصحراء إلى الخبرة والمهارة كونها خطرة.⁸

قد يختار المهاجرون العبور عبر مالي والصحراء النيجيرية نحو الجزائر ومنها يختارون إما التوجه غربا نحو المغرب أو شرقا نحو ليبيا، وهذا الأخير هو الأكثر شعبية خاصة أن المالين يدخلون الجزائر بدون تأشيرة ما جعلها طريقا جذابا لكن عليهم أن يجتازوا الصحراء الجزائرية التي تعد خطيرة هي الأخرى، أين يمرون بواحة تمنراست الجنوبية وهي مركز الهجرة الرئيسي في الجزائر ومنها يعبرون إما إلى Ghat أو غدامس الحدودية ومن ثم يستمرون نحو سبها أو الشمال مباشرة نحو مراكز التهريب في طرابلس وزوارة.

● **الكفرة:** هناك شبكات تهريب سيئة الصمعة في الجنوب الشرقي لليبيا فمهاجروا شرق إفريقيا والقرن الإفريقي يسافرون عبر الخرطوم إلى منطقة الكفرة بليبيا- على الرغم من محاولة المهربين تجنب هذه المدينة وبسبب ذلك ينتقلون بين قبائل الزوي والتوبو بالمنطقة ويختارون دخول ليبيا من مصر، مع ذلك يبقى الخيار الأخير هو دخول ليبيا من تشاد ولكن نظرا لعدم وجود ضوابط على طول خط الطريق حتى أواخر 2013، فإنه يعد طريقا صعبا نسبيا كما هو الحال مع المهاجرين اللذين يعبرون جبال التبستي وفزان فكلاهما يحتويان على عقبات.⁹

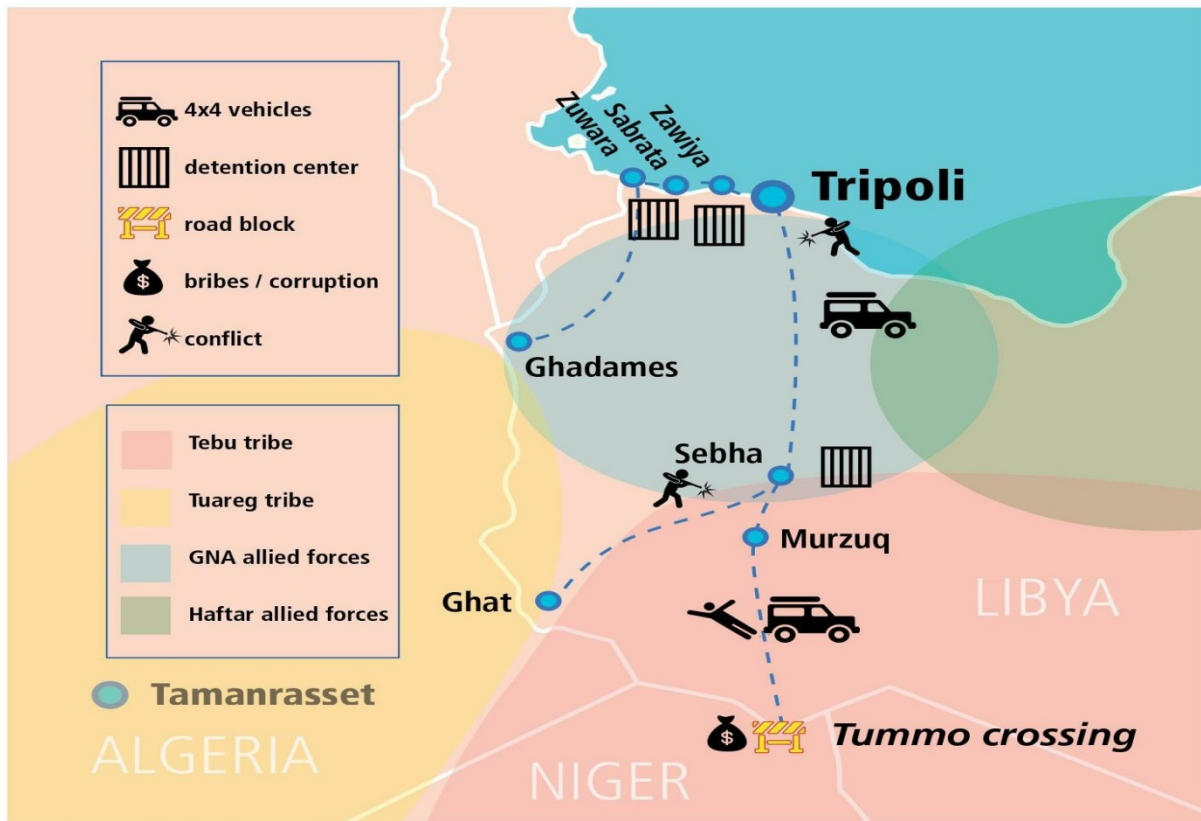
● **زوارة:** تزايد نشاط تهريب البشر في بلدة زوارة المعروفة تاريخيا بكونها نقطة الإنطلاق في الساحل الغربي الليبي، وقد وصل هذا النشاط إلى ذروته سنة 2015 عندما وجد حطام ثلاث سفن راح ضحيتها 660 شخص والذي كان أكبر حادث سجل تلك السنة لم ينجوا سوى 197 شخص كانوا على متن قارب يحمل حوالي 450 شخصا، حيث أثارت هذه الواقعة سخط الرأي العام أين ظهرت صور تبين جثث الأطفال وبعضهم من السوريين تتراوح أعمارهم بين 3-9 سنوات، وهنا أشعلت مظاهرات ضخمة لمكافحة التهريب ووجوب وضع تدابير صارمة ضد المهربين اللذين يبحثون فقط عن الربح.

● **صبراتة:** تعتبر مدينة صبراتة الساحلية مركزا جديدا لتهريب المهاجرين إلى أوروبا عن طريق البحر، مع ذلك ليست بنفس القوة الموجودة في زوارة، تعرف المنطقة تداخلا كبيرا بين الميليشيات ونشطاء التهريب والتي إلتفت بجملة من الإنقسامات القبلية والايديولوجية وقد ساعد التنافس الناجم عن ذلك في تعزيز وجود عصابات التهريب الميليشية.¹⁰

ثانيا: الفواعل المتحكمة في خطوط التهريب

نظرا لتعدد أطراف الصراع في ليبيا وإنقسامها وعدم التمكن لحد الساعة من الإتفاق حول حكومة واحدة، ومنه أضى على المهاجرين أن يَمروا ببلد محفوف بالمخاطر ومتعدد الفواعل بحيث هناك حدود وخطوط واضحة المعالم بين أصحاب السلطة ومعظمهم من القبائل أو الجماعات المسلحة أو حتى خليط بينهما، إذ تعد نهاية أي تجاوز لهذه الحدود دون حماية أو إذن، أمرا مميتا، فتَهرِب البشر في ليبيا يخضع لعدة ترتيبات وإملاءات وفق صاحب التأثير، وعليه يمكننا رصد أهم الفواعل المتحكمة في خطوط التهريب -وهذا حسب التقسيم المناطقي للمداخل والذي حددناه في المحور الأول:-

خريطة رقم 2 توضح الطرق المتنازع عليها حسب الفواعل المتحكمة في كل ممر.



Source : Floor El Kamouni Janssen, 'Only god can stop the smugglers', understanding human smuggling in libya. CRU report, Clingendael netherlands, February 2017, p20.

أ- الحدود مع النيجر والجنوب الغربي لفزان: قام زعيم قبيلة توبو "Barka Wardougou" بطرد القوات المؤيدة للقذافي منذ 2011، وعليه أخذ التبو يسيطرون على منطقة فزان-الجنوبية الغربية بشكل كبير بعد الإطاحة بالنظام حيث استفادوا من تحويل إنتباه الطوارق إلى الانفصاليين في شمال مالي وهنا وجهت سيطرتها على نفط المنطقة.

قاد Wardougou مجلس مرزوق العسكري وهيئة الحكم بالمنطقة فضلا عن مجموعتين من الميليشيات على الأقل تتخذ من مرزوق مقرا لها، من ناحية أخرى تسيطر القبيلة أيضا على ممر Tumo الحدودي مع النيجر بحيث إستفادت التوبو من هذه الهيمنة الإقليمية لدفع المهاجرين نحو الشمال، أين وصلت مساحة إحتكار التوبو لصناعة تهريب البشر في جنوب البلاد حوالي 20 كلمة من مدينة سبها الصحراوية -أنظر الخريطة 2-

ب- سبها: تقع هذه المدينة على بعد 770 كلم جنوب طرابلس وتشكل عاصمة إقليم فزان، تعد المدينة الصحراوية مركزا لشبكة طرق التجارة التاريخية التي تمتد شمالا نحو حدود البحر الأبيض المتوسط وجنوبا إلى جنوب الصحراء الإفريقية، كانت سبها تاريخيا منطقة زراعية ولكنها اليوم تحولت إلى قلب لصناعة تهريب البشر في الجنوب الليبي.¹¹

يعيش في هذه المدينة قبيلة تدعى [أولاد سليمان] العربية، وهي عشيرة مستقرة سيطرت منذ وقت طويل على طرق التهريب عبر المنطقة وحصلت على ثروة كبيرة من خلال امتلاكها لـ 80% من محطات الوقود منذ سقوط نظام القذافي، تدير هذه القبيلة المجلس المحلي بسبها أي أن لها سيطرة سيادية بالمنطقة، وأولاد سليمان هي خليط من عدة قبائل عربية متنافسة مثل، ورفلة، مقارحة وقذافة، التي تسيطر على شمال سبها ومسؤولة عن تهريب المهاجرين إلى الساحل حيث تلعب قبيلة المقارحة دورا بارزا في عملية التهريب هذه.

ج- غات وغدامس: كما سبق وذكرنا يحاول المهاجرون دخول ليبيا عن طريق الجزائر عبر هذين الممرين، حيث تسيطر ميليشيا الطوارق على غات Ghat ومن هنا تنقل البضائع البشرية إلى سبها، أما غدامس التي تقع نحو الشمال بالقرب من الحدود مع تونس فتسيطر عليه كتائب الزنتاني وهي أحد اقوى جماعات الميليشيا العربية-غيرالاسلامية في البلاد، وميليشيا الزنتان -التي كانت أحد معاقل القذافي- فقدت السيطرة على مفاتيح المدن الاستراتيجية لمواجهة قوات مصراته ما بين 2011-2014.

توسع وجود كتائب الزنتاني في منطقة غدامس أين استفادوا من شبكات تهريب البشر التي تمر عبر هذا الإقليم، وبهذا أعادت المطالبة بالسيطرة السياسية والإقليمية ومنه تقوم هذه الكتائب بنقل المهاجرين إلى غاية الساحل.

د- طرابلس والساحل الشمال الغربي: يمتد الساحل الليبي الشمال الغربي من بلدة فزان شرقا إلى طرابلس تقريبا، وهو قلب تهريب البشر نحو أوروبا لأنها المنطقة التي تنطلق منها معظم نقاط الليبيين والتي يصل إليها معظم المهاجرين عبر التاريخ بحثا عن العمل، وفي الوقت الحالي تقع أجزاء مهمة من شريط الساحل الخارجي تحت سيطرة الحكومة الوطنية- حكومة الوفاق الوطني GNA – (أنظر مناطق السيطرة بين الحكومة وحفتر في الخريطة رقم 2)، وحتى العاصمة طرابلس التي تعمل الحكومة الحالية من خلالها تعرف نفوذ ميليشيات مختلفة مثل كتيبة ثوار طرابلس لـ Harthem Tajouri وهي تتألف من أكثر من 600 رجل، وكذا قوات الدرع الخاصة بقيادة Abdelraouf Kara¹² المعروفة بميليشيا kara.

إضافة إلى هذه الفواعل الظاهرة هناك فواعل أخرى أخذت تلعب دورا مهما في إنتشار تجارة تهريب البشر نظرا للفساد الذي طال أفراد منها ونقص هنا بعض العاملين في خفر السواحل الليبية أين إتهم أعضاء منهم بتلقي الرشاوي للسماح للمهاجرين بالمرور، ليتطور نشاطها الآن من خلال مشاركتها في أعمال التهريب البشري مثلما حدث في مدينة الزاوية، ففي واقعة مسجلة شهر أوت 2016، وعلى إثر حطام السفن المتكرر إنضمت المنظمات غير الحكومية إلى عمليات البحث والإنقاذ قبالة السواحل الليبية، أين تعرضت سفينة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود Bourbon Argos لإطلاق النار من مسلحين مجهولين ومن ثم صعدوا إلى متن السفينة أين سجلت السفينة عدة أضرار دون وقوع إصابات، ليتبين فيما بعد بأن هؤلاء المسلحين ينتمون إلى خفر السواحل في الزاوية وتم تبرير ذلك بكون الدولة لا تملك معلومات حول حركة الملاحة البحرية وهو ما جعلهم يظنون بأن السفينة لتهريب النفط قبالة الشاطئ الليبي.

مع ذلك إستمر الوضع على حاله حيث تم الإستلاء على قارب من الجمعية الخيرية الألمانية charcty sea-waatch في شهر سبتمبر 2016 على بعد 6 أميال من المياه البحرية، وهذا من طرف وحدة خفر السواحل التابعة للزاوية وهذا على لسان المتحدث باسم القوات البحرية Ayoob Quassem، بحيث أوقفهم العسكر كونهم لم يملكوا وثائق دخول المياه الليبية ثم إفرج عنهم بطلب من الحكومة الليبية.¹³

من خلال هذه النماذج نستنتج بأن الفواعل أصبحت متداخلة ومتشابكة تبعا لمصالحها وأهدافها لذلك في كل منطقة تسيطر إما قبيلة أو كتيبة أو جماعة عسكرية، إضافة إلى الحواجز والصراعات المسلحة.

2- طرق التهريب من الدرجة الأولى

كثيرا ما يتعرض المهاجرون واللاجئون إلى مخاطر الاختطاف أو الرشوة أو الإحتجاز وغيرها من الأساليب والتي سنفصل فيها في المحور الثالث من ورقتنا البحثية، ولكن في هذه النقطة تجدر الإشارة بأنه ليس كل مهاجر أو لاجئ فارسي يتعرض إلى تلك المخاطر وإنما هناك أسفار أو تهريب من الدرجة الأولى، وهذا العمل يقوم به كبار المهربين مقابل مبالغ مالية ضخمة وهنا يتم تأمين العلاج والتأثيرات نحو أوروبا أو حتى سنغافورة، مثل المهرب الاريثيري "جون هابتو" المعروف باسم أوباما والذي ينظم رحلات سفر من السودان إلى سنغافورة والفلبين مقابل 20 ألف دولار أو أكثر، أين أصدر لزيائنه تأشيرات دخول إلى أوروبا.¹⁴

هناك أيضا مهرب آخر يستخدم طريق سنغافورة معروف باسم Awet Kidane، حيث يدفع المهاجر 30 ألف دولار للسفر من الخرطوم إلى بلجيكا عبر سنغافورة، أين تقوم العائلة المسافرة بنقل الأموال عبر الاتصالات في السويد ودبي ونظام الدفع هذا مماثل من أجل السفر البري عبر ليبيا.

يوجد طريق آخر بديل لتهريب الطبقة الأولى، يشمل السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر أمريكا اللاتينية، أين وجهت أصابع الإتهام إلى أحد المهربين عبر هذا الطريق وهو "Habton Merhay" الذي نقل مهربيه من الخرطوم عبر قاعدته في دبي إلى عدة مواقع في أمريكا اللاتينية ولاسيما كوبا، المكسيك، غواتيمالا، كولومبيا، الإكوادور ومنه إلى الو.م.أ، وقد أشارت الشرطة الاتحادية الإثيوبية بأن مالا يقل عن ثلاث حواجز تهريب من ليبيا تشمل ترتيب السفر من "الدرجة الأولى" عبر جنوب إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية و الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أسماء المهربين الكبار نجد Keste Teàme المعروف باسم Asgedom.¹⁵

المحور الثالث: التداخل بين الهجرة السرية وتهريب البشر وأشكال العنف التي يتعرضون لها

أكدت تقارير صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة تقر بأن المهاجرين الذين يقصدون ليبيا ليس لديهم أي فكرة عما ينتظرهم هناك بحيث أصبحوا سلعا تباع وتشتري، واستنادا إلى شهادات موثقة تم رصد وجود أسواق للرقيق في ليبيا وكذا مراكز إيواء للمهاجرين غير الشرعيين في حين تنشط شبكات تهريب البشر وسط الفوضى السياسية، إضافة إلى رأي الضباط العسكريين مثل -بوبر معنه- الذي يعمل في فرع جهاز الهجرة غير الشرعية في بلدة تراغ- جنوبي ليبيا- أن شبكات التهريب باتت تعمل بطريقة أكثر علنية وتنظيما في الجنوب الليبي، لافتا إلى تورط مجموعات مسلحة تابعة لأجهزة رسمية وهي تحظى بغطاء قبلي وقانوني، بحيث تقوم هذه المجموعات بإيواء المهاجرين في مراكزها وحمايتهم في حين تقوم شبكات التهريب ببيعهم والمتاجرة بهم.

1- المساومة

في إطار الهجرة غير الشرعية وموضوع الإتجار بالبشر، أقر تقرير صادر عن مجلس الأمن المكلف بتقصي الحقائق في ليبيا، أجرى من جهته عدة مقابلات مع العديد من المهنيين العاملين في مسألة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، بحيث ذكر هؤلاء أن الشبكات العابرة للحدود الوطنية التي تنظم الإتجار بالبشر لها عناصر داخل الجماعات المسلحة التي تسيطر على الأراضي على طول طرق التهريب، أين تقوم الجماعات المسلحة بتأمين طرق الوصول وتأمين تلك العمليات لقاء مبلغ من المال.

هنا يمكننا أن نرصد بشكل إجمالي تصاعد الأسعار كلما إقترنا من الساحل، أما في حال وقعوا رهائن في مراكز الحجز فإنهم مضطرين لدفع مبالغ أكبر كما هو مبين في الجدول أدناه.

Agodez – sabha	EUR 80-500
Sebha- Tripoli	EUR 325
Tripoly – Italy	EUR 650- 900
Detention centre bribes / رشاي مراكز الإحتجاز	EUR 1.000- 2.000

Source :- Floor El Kamouni Janssen, 'Op.cit. p10.

تتغير البيئة الجغرافية إلى حد كبير كالبينة الاجتماعية ففي الصحراء يضطر المهاجرون إلى الإتفاق مع سائقين ومهربين وقبائل لا يتكلمون لغتهم وعادة ما يقود المهاجرين إلى الشمال رجال من قبيلة التبو أين تأخذ الرحلة عبر الصحراء يومان أو ثلاثة ايام دون توقف، وهناك عدة قصص عن مهاجرين شاهدوا من كانوا معهم على متن الشاحنة وهم يسقطون منها، وكثيرا ما يترك المهاجرون يواجهون الموت في الصحراء بسبب الجوع أو المرض أو العطش في حين يموت آخرون لأنهم تركوا من قبل المهربين إما لعدم دفعهم المستحقات اللازمة أو لغيرها من الأسباب، وقد لاحظنا في الجدول أعلاه كيف تتضاعف أسعار الرحلات كلما إقترنا نحو الشمال وهنا يكمن التداخل بين الهجرة وتهريب البشر لدرجة عدم التمييز بينهما في كثير من الأحيان، بحيث كثير ما يترك المهاجر إذا لم يدفع المبلغ المتبقي وهنا إما يترك للموت أو يتاجر به ويستغل في الأعمال الشاقة أو البغاء أو حتى المتاجرة بأعضائهم.

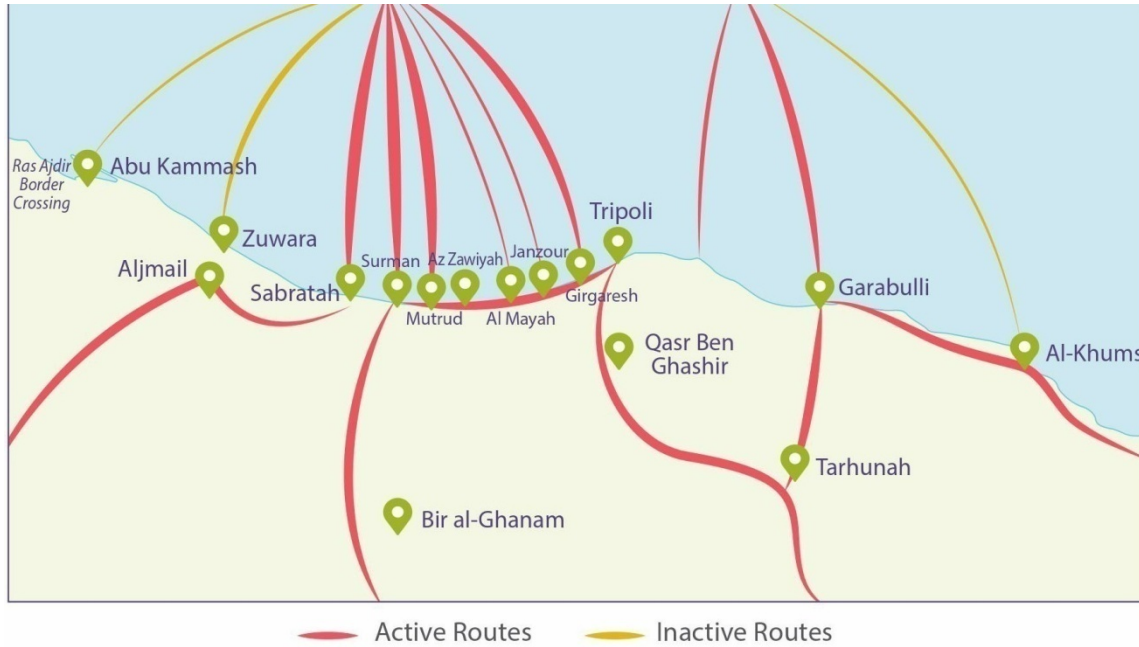
رصدت عدة تقارير في فترات سابقة وجود حالات إعتداء وإختطاف أي ممارسة أشكال من العنف ضد الأشخاص المهربين والمتاجرين بهم، فعلى سبيل المثال رصد تقرير صادر عن مرصد الهجرة **Fortress Europe** سنة 2007، وقوع مهاجر مغربي -28 سنة- ضحية حيث وجد مكبلا ومعدبا كما حرق وهو على قيد الحياة وألقي في البحر، حدث هذا بعد أن تم الإتصال بالمهرب الذي أجبر 57 شخصا على ركوب البحر رغم العاصفة والأمطار الغزيرة وهذا ما رفضه الشاب ما أدى إلى قتله في النهاية.¹⁶

نفس أشكال العنف استمرت سنوات ما بعد سقوط النظام الليبي ففي عام 2016 تم توثيق عدة حوادث ارتكبت ضد المهاجرين وملتمسي اللجوء أين ارتبط هذا العنف بصناعة الإتجار بالبشر وقد كان المحرك الأساسي لهذا يتمثل في انتشار الأسلحة ودخول العصابات المسلحة والميليشيات في الأعمال التجارية من الحدود الجنوبية إلى غاية شواطئ شمال البلاد، فقبل الثورة لم يكن المهربون مسلحون بشكل عام إلا في المنطقة الصحراوية، ففي فترة حكم نظام القذافي كان القبض على أي شخص وبجيازته بندقية سيشكل له عدة مشاكل ولكن الآن تغير الوضع وأصبح الجميع يملك أسلحة حتى الأطفال أضحو يركضون خلف المسدسات وهم على إستعداد لإستعمالها.¹⁷

تزايد عدد المهاجرين من رجال، نساء وأطفال ليصلوا إلى أكثر من 300 مهاجر دفعة واحدة بدلا من بضعة عشرات في الماضي، وما زاد الأمر سوء هو وجود علاقات تعاون بين الميليشيات

المحلية التي تشكل جهاز الأمن النظامي و المهربين وكذا الشبكات الإجرامية الإنتقالية التي تحولت من تهريب البشر إلى الإتجار بهم داخل ليبيا، ونتيجة لذلك يفلت هؤلاء من العقاب أين يقع الكثير من المهاجرين في يد الميليشيات التي تبيعهم للمهربين، أما إذا وقع المهاجرون في يد الضباط عبر البحر أو خفر السواحل أو الحراس الليبيين بطرابلس فإنه كثير من يطلب منهم دفع الرشاوي مقابل الإفراج عنهم، وهذا ما يجعلهم يعملون في ورشات البناء وعند التسديد يفرج عنهم.¹⁸

خريطة رقم 3 توضح ممرات العبور النشطة وغير النشطة.



Source :- Mark Micallef, Op.Cit., p 27.

توضح الخريطة رقم 3 الممرات النشطة المؤدية إلى أوروبا من عدة نقاط ساحلية بليبيا، أهمها صبراتة، سورمان، الزاوية، طرابلس ... هنا نلاحظ أن انطلاق قوارب الهجرة يكون من عدة زوايا وقد رصدت التقارير الأعداد اللامتناهية للمهاجرين وحتى للمفقودين أو ضحايا الغرق ما يجعل نهاية تهريب البشر وتداخل التهديد مع الهجرة السرية أمرا خطيرا يستدعي مجهودات جبارة للحد منه.

2-الإحتجاز والمعاملة اللاإنسانية

قالت منظمة SOS التابعة الاتحاد الاوروبي في رسالة مفتوحة الى اوروبا نشرت يوم الثلاثاء 9 ماي 2017، ان المهاجرين واللاجئين في ليبيا يتعرضون يوميا لاعتقالات تعسفية وعمليات

الاختطاف والابتزاز والسخرة والاعتداء الجسدي والتعذيب في المعتقلات وكذا العنف الجنسي والقتل ، بحيث يباع الرجال بين 325 و 3250 يورو وفقا لما يستطيعون القيام به، أما النساء فتباع بين 150 و 1500 يورو أين يتعرضن لسوء المعاملة والاغتصاب، إذ يقول شهود عيان أو ناجون بأنهم ينظمون سيناريوهات أمامهم ويجبرونهم على النظر، وفي بعض الأحيان، في ظل التهديد المسلح، يجبرون بعضا منهم على اغتصاب تلك النساء، ويقومون بعمل أشرطة فيديو يرسلونها إلى الأسر أو يبيعون تلك النساء في شبكات البغاء، ما يسمونه بيوت الاتصالات ... وعند الحديث عن النساء هنا فإنه يشمل حتى الفتيات الصغيرات جدا اللائي يتعرضن لمثل هذه الضروب من العنف.¹⁹

إضافة إلى ما سبق أقر تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة بأنه يتم احتجاز المهاجرين بشكل تعسفي في مراكز الاحتجاز التي يدير معظمها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة، بحيث يتم إحضارهم إلى هذه المراكز بدون تسجيل رسمي أو عملية قانونية ودون إمكانية الحصول على محامين أو الوصول إلى السلطات القضائية، كما أن ظروف احتجازهم غير إنسانية بشكل عام: فهذه المراكز مكتظة بشدة ولا تحتوي على ما يكفي من المراحيض أو مرافق الاغتسال أو الطعام أو المياه النظيفة، وفي العديد من مراكز الاحتجاز التي زارتها البعثة شوهدت أعداد كبيرة من المهاجرين في غرفة واحدة دون مساحة كافية للاستلقاء، وفي خضم التحديات البالغة التي يواجهها قطاع الصحة في ليبيا نتيجة للنزاع، رفضت بعض المستشفيات معالجة المهاجرين بحجة عدم دفع مصاريف العلاج والخوف من الأمراض المعدية.

تبين المعلومات أيضا أن المحتجزين يتعرضون للضرب على أيدي الحراس وكذا إذلالهم وابتزازهم لأخذ المال مقابل إطلاق سراحهم، كما تعرض عدد من المهاجرين الذين قابلتهم البعثة إلى إصابات بطلقات نارية وسكاكين، كما كان ظاهرا أن العديد من المهاجرين مصابون بجروح وإصابات في الرأس، كما يتم احتجاز المهاجرين أيضا في المزارع والمخازن والمنازل والشقق التي يتولى المهربون وتجار البشر والجماعات المسلحة تأمينها.²⁰

-تعرض المهاجرون للإختطاف من قبل التنظيمات الإرهابية (داعش نموذجاً)

تعرض المهاجرون واللاجئون المسافرون شرق أجدايا إلى الإختطاف أو القتل من طرف ميليشيا جماعة الدولة الإسلامية المدعوة بداعش على إثر وجود ممرات قليلة ما بين أجدايا

وطرابلس، وبهذا لا يملك المهربين وتجار البشر الخيار ما عدى المرور عبر جنوب سرت والتي كانت العام الماضي تحت قبضة داعش، مع هذا لا يوجد دليل على غياب التنسيق الهيكلي أو التنظيمي بين شبكات التهريب وجماعة الدولة الإسلامية الإرهابية، بحيث هناك مؤشرات بأن بعض المهربين أقاموا ترتيبات لتطوير العلاقة بينهم إضافة إلى أن هذا التنظيم أظهر إهتماماً بمتابعة المهاجرين واللاجئين بهدف كسب الدعاية لأعمالهم وبث الرعب والخوف.²¹

على سبيل المثال في مارس 2015 وقع حوالي 200 لاجئ ومهاجر من إيريثريا، الصومال، مصر، إثيوبيا وسوريا في يد جماعة داعش وهذا عند رحلتهم من أجدايا على بعد مسافات من سرت أين توقفوا في نقطة تفتيش تابعة للتنظيم وهنا تم فصل المسيحيين عن المسلمين (اضطر بعض المسيحيين للقول بأنهم مسلمون لتجنب الأسر)، إنطلاقاً من هذا أمرت المجموعة الإرهابية السائق أن يواصل طريقه بالمسلمين في حين تم إقتياد الباقي المكونين من 54 ارتيريا و 8 إثيوبيين إلى بيت آمن وطلب منهم أن يلبسوا سترات برتقالية وأخرى سوداء، وبعد مدة تم إظهار فيديو يعرض 4 حراس ارتيريين يتكلمون إلى مجموعة من المراهقين الارتيريين أيضاً في محاولة منهم لإجبارهم على قراءة القرآن ودخول الإسلام، بعدها تمت مغادرة البيت بعد إعدام المجموعة التي كانت ترتدي البرتقالي في حين تم إطلاق النار من خلف الرأس على ذوي السترات السوداء، وبعد فترة من عرض لقطات من الفيديو أعلنت حكومة إثيوبيا أن العديد من هؤلاء الضحايا الذين ظهروا في الفيديو كانوا إثيوبي الجنسية.²²

ليس هذا فحسب فقد جسدت العديد من التقارير عن عمليات إختطاف واسعة حدثت سنة 2015 من قبل التنظيم، أين تم استغلال القصر والنساء من اللاجئين والمهاجرين لأغراض المقاتلين وهو ما أكدته الناجون والفارين من أيدي التنظيم الإرهابي.

في مدينة صبراتة التي تعد خطاً مهماً للتهريب -كما سبق الذكر في المحور الأول والثاني من دراستنا- تمكنت خلية متنامية تابعة لتنظيم داعش من إقامة بيوت ومعسكرات تدريب في منطقة تسمى "حديقة صبراته العائلية" أين تم إختطاف موظفاً بالسفارة الصربية في نوفمبر 2015، وقد إنقسمت البلدة في مواقفها اتجاه هذه المجموعة الإرهابية أين تعاطف البعض معها في حين رأى آخرون بوجوب تجنب المشاكل وعدم التدخل إما بسبب الخوف أو لأنهم تحصلوا على بعض المنافع من الوضع، ولكن في شهر فبراير 2016 بدأت الحملة الأمريكية الجوية على داعش أين تم الكشف عن مخابئ للأسلحة ومواد لصنع القنابل والتدريب وكذا المراسلات مع

مقر التنظيم في الرقة، وخوفاً من تحول المدينة إلى ساحة للغارات الجوية قامت الكتائب بمعارك في وحول صبراته كما تم وضع إتفاق مع الميليشيات الرئيسية المشاركة في التهريب لغلق طرق التهريب التي يمكن أن يستفيد منها تنظيم داعش، ولكن الصفقة لم تعقد أين عرفت صبراته عام 2016 إرتفاعاً في معدل نشاط التهريب عندما حاول أكثر من 9600 شخص مهاجر مغادرة الساحل الليبي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الذين غادروا في مارس 2015، ليعبر شهر أفريل 2016 حوالي 9150 شخص الساحل مقابل 16 ألف لنفس الشهر عام 2015، لتعود الأعداد إلى الإرتفاع مرة أخرى.²³

رابعاً: سبل واستراتيجيات مواجهة تهديد المتاجرة بالبشر في ليبيا

لا تزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، كما يشكل تأمين الأطراف أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد حيث يتيح ضعف مراقبة الحدود توسع نشاط أسواق السلاح والبشر والمخدرات، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل، ولكي تتمكن ليبيا من وضع استراتيجية فعالة لأمن الحدود ينبغي عليها القيام بما لم تقوم به أي حكومة ليبية من قبل، وهو تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام أمن الحدود، مع ذلك يمكننا تقديم بعض الاستراتيجيات التي وضعت لمواجهة مشكلة تهريب البشر.

1- إدارة الحدود وتأمينها يعتبر ضعف الرقابة على الحدود الليبية وانتشار الفساد السبب الرئيسي الذي يجعلها ملاذاً آمناً ومعقلاً للمتطرفين، فبعد انسحاب القوات الموالية للعقيد معمر القذافي من مواقعها في 2011، بدأت مجموعات متعددة من الميليشيات المحلية في إنشاء نقاط تفتيش على الحدود وغالباً ما كان لهؤلاء الحراس الجدد جذور قبلية وعرقية متصلة مع الجماعات المنتشرة عبر الحدود، وهو ما عزز أواصل التعاون مع المهربين الذين ينشطون في منطقة الصحراء الكبرى. ففي ظل الفراغ في السلطة نشبت عدة معارك في المناطق المحلية بين الجماعات القبلية والعرقية وجميعها كانت تسعى جاهدة للسيطرة على نقاط التفتيش هذه، أين شملت الجماعات التوبو والطوارق وأولاد سليمان.

لمحاربة تهديد التهريب عبر الحدود لابد من تأمين الحدود الليبية وتغيير نظام السيطرة عليها، هذا النظام الذي ترسخ بعد عام 2011، وهو ما يعني تنظيم وتسهيل أعمال ضباط

حراسة الحدود، الذين يعملون في الوقت الحالي في ظل تسلسل إداري متباين وغير واضح بحيث يغلب على أدائهم اتخاذ القرارات العشوائية، ومع هذا تثبت التجارب أن إنشاء نظام متكامل لحراسة الحدود للسيطرة على مسافة 4300 كيلو متر من الحدود البرية النائية مهمة بالغة الصعوبة، بحيث لا يخفى على المهربين كيفية الإلتفاف على نقاط حراسة الحدود والإفلات منها.²⁴

2- تعزيز سبل التعاون بين مختلف الأجهزة في دول الجوار لمواجهة تهريب البشر وتخزين السلع وتهريبها أيضا، وبما أن شبكات التهريب تمثل فروعاً في عدة دول ولا يمكن تفكيكها بسهولة وهو ما يتطلب توحيد وتكثيف تبادل المعلومات والعمليات بين مختلف السلطات المعنية، إضافة إلى تعاون الحكومات المعنية في أوروبا وكذا المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل الاوروبول والأنتربول.

3- الإذن بفرض عقوبات دولية على الأفراد والجماعات المسئولة عن تهريب البشر وتجارتهم في ليبيا، اين اصبح هذا النشاط مهددا للسلام ولأمن دول الجوار، ومنه توجب البحث في الفصائل الليبية المشاركة في العملية، وقد أذن مجلس الأمن بفرض عقوبات على أولئك الذين يهددون السلام والإستقرار في ليبيا، أين أنشئ فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا للإبلاغ عن إنتهاكات العقوبات بما في ذلك الروابط المالية بين الأطراف المتحاربة والسياسيين.²⁵

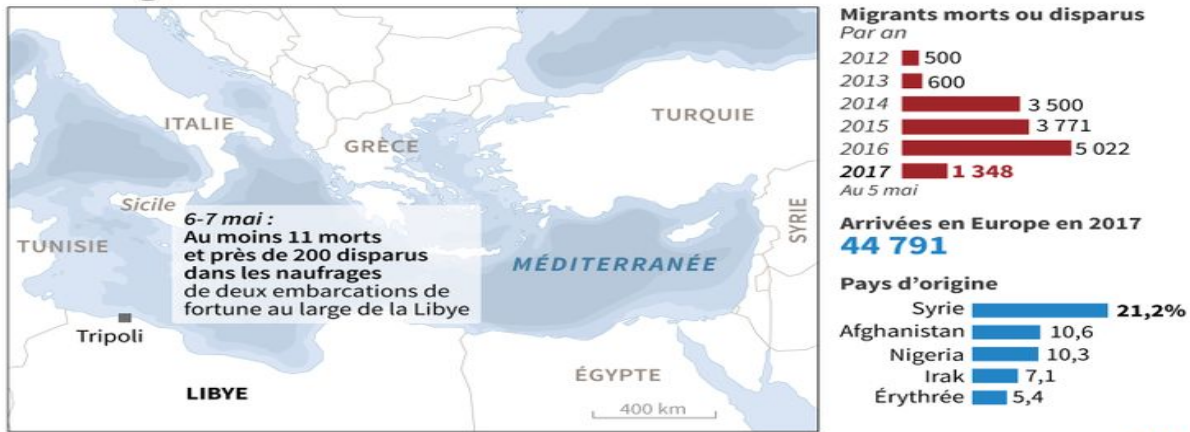
4- زيادة التعاون بين الإتحاد الأوروبي وخفر السواحل الليبية²⁶ إتهمت السلطات الليبية في السنوات الماضية بعدم تصديها بشكل كاف للهجرة غير النظامية عبر أراضيها، لكن الحكومات الجديدة ألقت اللوم على أوروبا في عدم تزويدها بالوسائل والمعدات اللازمة وكذا الموارد والتدريب لوقف هذا التهديد الذي تضاعف في ظل الحرب الأهلية والفوضى، أين قدر خفر السواحل الليبي العدد الإجمالي للمهاجرين الذين تم إنقاذهم عام 2016 بـ 18,557، مع ذلك وصل 181,436 مهاجراً إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية في نفس العام، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2017 وصل 84 ألفاً و830 مهاجراً عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا، بزيادة 19% عن نفس الفترة من العام الماضي، وفقاً لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف.

في هذا الإطار وقع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع ليبيا بهدف تمكين الدوريات الليبية من القيام بمهمتها لمسافة تصل إلى 80 ميلاً قبالة الشواطئ، وقد صممت هذه الإتفاقية التي وقعت بروما على تمكين خفر السواحل من وقف تدفقات الهجرة ولكن الوضع السياسي في هذه

الدولة حال دون نجاح الهدف فوجود ثلاث حكومات متنازعة على الولاية القضائية ينعكس سلبا على مهمة الحرس الليبي الساحلي، ففي حين تكمن القيادة في طرابلس وباعتبار أن المجتمع الدولي يعترف بالمجلس الرئاسي وشرعية رئيس الوزراء فايز السراج بالتالي تملك قواته الحق في الإنخراط في التدريب مع القوات الأوروبية، بحيث تستبعد هذه المعايير التعاون مع الوحدات العاملة تحت قيادة القطاع الشرقي الليبي التابع للبرلمان الذي مقره طبرق والذي لا يعترف بشرعية السراج، مع ذلك أطلقت بقيادة خفر السواحل جولات للتفاهم مع القطاع الشرقي في يونيو 2016 بهدف التفاوض حول تعاونها في تسيير الدوريات في البحر على الرغم من استمرار الأزمة السياسية.

رسم يوضح تصاعد أعداد المهاجرين الغرقى والمفقودين في المتوسط.

Naufrages meurtriers en Méditerranée



أطلق الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو 2015 عملية "صوفيا" في منطقة البحر الأبيض المتوسط" أمام سواحل ليبيا، وتمثل المهمة الأساسية لعملية صوفيا " في تنفيذ إجراءات منظمة للتعرف على المراكب وأية ممتلكات تم استخدامها أو تم الاشتباه باستخدامها من قبل المهربين أو تجار البشر واحتجازها والتخلص منها وذلك من أجل المساهمة في توسيع جهود الاتحاد الأوروبي من أجل تعطيل الأشكال التجارية لشبكات المهربين وتجار البشر في المنطقة الجنوبية المركزية للبحر الأبيض المتوسط ومنع مزيد من الخسائر في الأرواح في البحر، وفي الفترة الممتدة من بداية انطلاق العملية إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2016 قامت السلطات الإيطالية بمقاضاة 101 مهرب وتاجر

بشر مشتببه فيهم إضافة إلى إزالة 344 قارباً من أمام المنظمات الإجرامية، وبحلول 27 تشرين الأول/أكتوبر 2016 قامت العملية أيضاً بإنقاذ ما يربو على 29,300 شخص خلال 200 عملية إنقاذ كما دعمت عملية صوفيا منظمات أخرى في إنقاذ ما يربو على 41,200 شخص بحيث يتم إنزال المهاجرين بعد انقاذهم في إيطاليا²⁷.

دعت حكومة السراج في جويلية 2017 السفن الحربية الإيطالية إلى مياها الإقليمية بهدف مكافحة تهريب البشر وجاء هذا بعد أن رفض سراج سابقا السماح لبعثة "صوفيا" من دخول المياه الليبية، وهو ما عطل جهودها منذ عام 2015، لكن فايز السراج غير رأيه بعد يوم من لقائه مع حفتر وعدم إتفاقه على وقف مشروط لإطلاق النار وإجراء إنتخابات العام المقبل، وفي نفس الإطار كانت إيطاليا قد أعادت تفعيل معاهدة الصداقة التي جمعتها مع ليبيا والموقعة عام 2008، من خلال تجديدها في شهر فبراير 2017 من أجل إعادة القوارب السريعة التي منحت لطرابلس من طرف رئيس الوزراء آنذاك "برلسكوني" والتي أعيدت إلى إيطاليا في 2012.

ومنه وافق الإتحاد الأوروبي على خطة إضافة 200 يورو إلى 1,8 مليار أورو لصندوق الإتحاد الأوروبي الإستئمائي لإفريقيا، كما قامت إيطاليا والإتحاد الأوروبي بتدريب أفراد من حرس السواحل التابعة لحكومة طرابلس، مع ذلك إنتقدت العديد من المنظمات الإنسانية هذه المساعدات كون ليبيا تحوي على مراكز لإحتجاز المهاجرين دون أدنى شروط الإنسانية بحيث تفتقر للرعاية الصحية كما أن الإطعام غير كاف إضافة إلى ممارسة العنف وحتى القتل ضمن هذه المراكز.

خاتمة

رغم المساعدات المقدمة إلى ليبيا من طرف الإتحاد الأوروبي وإيطاليا بالدرجة الأولى كونها الدولة الأوروبية الأكثر تضررا من أعداد اللاجئين والمهاجرين الوافدين إليها عبر البوابة البحرية القادمة من ليبيا، إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من السيطرة على أراضيها ولا على مياها الإقليمية، بحيث لا يزال ميناء الزاوية نقطة سوداء بالنسبة للسلطات الدولية، فتقارير المنظمات الإنسانية والإغاثة لا تزال ترصد أعدادا متفاوتة لهؤلاء المهاجرين العابرين لليبيا والحاملين لعدة جنسيات، والأسوء أن عمليات الإنقاذ تشمل فئات عمرية وجنسية مختلفة، كما أشارت بعض

التقارير أن بعض النساء والفتيات يكن حاملات بعد الكشف عليهن وهذا بعد تعرضهن للإغتصاب أو المساومة من طرف المهربين وهو مؤشر لكارثة إنسانية.

بما أن الوضع في ليبيا أصبح مشجعا لتهريب الأشخاص والمتاجرة بهم هذا الأمر دفع بدول الجوار إلى إتخاذ تدابير إستعجالية لحماية حدودها ليس فقط من المهاجرين ولكن أيضا من مختلف أنواع التهريب، السلع، الأسلحة وحتى عبور الجماعات الإرهابية، فعلى سبيل المثال قامت تونس ببناء جدار الفصل الأمني بينها وبين ليبيا لمجابهة خطر الإرهاب القادم من هذه الأخيرة، (*) أما الجزائر فقد أصبحت حدودها البرية كمناطق عسكرية تخضع للرقابة الدقيقة من طرف مركز المراقبة. (**)

إذن نلاحظ بأن ما يحصل في ليبيا لا يمس بأمن هذه الدولة منفردة وإنما بالأمن الإقليمي ككل، كما أن مداخل التهريب تحيط بليبيا من مختلف الإتجاهات بحيث رصدنا هذه الخطوط في خرائط توضيحية بالمتن ، تبقى أحد أهم العقبات التي تحول دون إمكانية التخلص من تهديد التهريب البشري هو أن هذا النشاط أصبح كمورد إقتصادي للعديد من الأشخاص والقبائل التي رأت فيه مجالا لبسط الهيمنة والنفوذ إلى جانب إستثناء الفساد في مختلف القطاعات ونقاط المراقبة، فحتى تعيد ليبيا تنظيم نفسها وبث سيطرتها على أراضيها البرية والبحرية يلزمها وقت أطول وإجراءات وقوانين صارمة لمجابهة مشكلة تهريب البشر إضافة إلى وجوب نشر قوات في مناطق العبور الرئيسية مادامت الخطوط كلها واضحة، فهذا النشاط ليس بالأمر السري، لكن السلطات الليبية عوض حجز المهربين ورؤوس العصابة نجدها بالعكس من ذلك تقوم بحجز المهاجرين واللاجئين بعد القبض عليهم في حالة محاولة لعبور البحر نحو أوروبا وهو الأمر الذي جعل المنظمات الإنسانية تنتقد المساعدات المقدمة إلى ليبيا من طرف الدول الأوروبية كونها لا تملك معرفة لكيفية التعامل مع تلك الفئات التي مرت على عدة مخاطر قبل أن تواجه خطر الغرق.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه الدولة ليست وحدها المسؤولة عن مشكلة تهريب البشر، كون الدول المجاورة لها لابد لها أن تتحمل عبء المراقبة ومنع المهاجرين من عبور حدودها والدخول إلى ليبيا.

الهوامش:

¹ - Mark Micallef, The human conveyor belt : trends in human trafficking and smuggling in post-revolution in libya. Switzerland : The global initiative against transnational organized crime, March 2017, p1.

² -Clément Melki, La Libye, plaque tournante de l'émigration dans le nord de l'Afrique. Le Monde.fr | 16.04.2015 à 17h16 • Mis à jour le 21.04.2015 à 11h19 |.consulter/25/9/2017.

http://www.lemonde.fr/europe/article/2015/04/16/la-libye-plaque-tournante-de-l-immigration-africaine_4617559_3214.html#Qw3RAYOTRLYDh7gp.99

³ - Floor El Kamouni Janssen, 'Only god can stop the smugglers', understanding human smuggling in libya. CRU report, Clingendael netherlands, February 2017, p6.

⁴ - بيتر كول، فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا. أوراق كارنيغي الشرق الأوسط، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2012، ص 4.

⁵ - Mark Micallef, Op.Cit, p5.

⁶ - Floor El Kamouni Janssen, Op.Cit, pp 8,9.

⁷ - Mark Micallef, Op.Cit, pp 10,11.

⁸ - Floor El Kamouni Janssen, Op.Cit, p10.

⁹ - Ibid, pp 10 , 11.

¹⁰ - Mark Micallef, Op.Cit, pp 12-14.

¹¹ - Floor El Kamouni Janssen, Op.cit, p 13.

¹² - Ibid,p14

¹³ - Nancy porsia, Human smuggling from Libya across the sea over 2015-2016. External report, Freelance investigative journalist, May 2017, pp4,5.

¹⁴ - report : human trafficking and smuggling on the horn of africa central mediterranean route. Sahan foundation and IGAD security sector program ISSP, February 2016, p 28.

¹⁵ -Ibid,p29

¹⁶ - Mark Micallef, Op.Cit, p8.

¹⁷ -Ibidem.

¹⁸ - Nancy porsia, Op.cit , p4.

¹⁹-Migrants:les drames se multiplient au large de la Libye.France culture10/05/2017, Consulté :25/9/2017. <https://www.franceculture.fr/geopolitique/migrants-les-drames-se-multiplient-au-large-de-la-libye>

²⁰ - تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، محتجزون ومجردون من انسانياتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق انسان ضد المهاجرين في ليبيا. 13 كانون الأول/ديسمبر 2016، ص ص 1، 14.

²¹ - report : human trafficking and smuggling on the horn of africa central mediterranean route.

Op.cit, p 27.

²² - **Ibidem**.

²³ - Mark Micallef, **Op.Cit**, pp 15,16.

²⁴ - ساسيكيا فان جنوبتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا. نظرة تحليلية. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016، ص 7.

²⁵ - report : human trafficking and smuggling on the horn of africa central mediterranean route.

Op.cit, p 30.

²⁶ - فيما يخص تعزيز التعاون بين الإتحاد الاوروبي وليبيا أنظر على سبيل المثال

-Jean-Baptiste François , **L'Union européenne veut s'appuyer sur la Libye pour contrôler l'immigration.** La croix. Le 03/02/2017 à 15h16 ,Mis à jour le 03/02/2017 à 16h08, consulté 1/10/2017.

<https://www.la-croix.com/Monde/Europe/LUnion-europeenne-veut-sappuyer-Libye-pour-controler-limmigration-2017-02-03-1200822270>

-Jasmine Caye, **Migration : notre amie la Libye et ses voisins.** Le temps, 2 juin 2017. <https://blogs.letemps.ch/jasmine-caye/2017/06/02/migration-notre-amie-la-libye-et-ses-voisins/>

- Nancy porsia, **Op.cit**, p 6.

- سراج يطلب دعم إيطاليا لمكافحة مهربي البشر في المياه الليبية، جريدة الحياة. 26 يونيو 2017، GMT 14:28، شوهده بتاريخ: 2017/9/30.

www.alhayat.com/articles/23104228

²⁷- أنظر: تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق إنسان ضد المهاجرين في ليبيا. مرجع سبق ذكره، ص ص 6-8.

(*)- تكون من مجموعة من الخنادق والحواجز الترابية، وتعززه منظومة مراقبة إلكترونية وجوية، يبلغ طوله 220 كيلومترا، يمتد الخندق العازل من معبر رأس جدير الحدودي بمدينة بنقردان ويعتبر البوابة البرية الأكبر بين البلدين، وصولا إلى معبر ذهبية/وزان بمنطقة ذهبية التابعة لمحافظة تطاوين جنوب شرق البلاد، على مسافة 186 كيلومترا في القسم الأول منه، إلا أن الحكومة أقرت لاحقا إضافة أربعين كيلومترا أخرى، تمتد إلى ما بعد معبر ذهبية. بدأت فكرة المشروع عام 2013 لتتعزيز أكثر بعد إعتداءات باردو في مارس، 2015 وسوسة في يونيو من نفس العام.

(**)- ضمنت خطة تأمين الحدود التي وضعتها قيادة هيئة أركان الجيش وصادق عليها وزير الدفاع الرئيس بوتفليقة في فيفري 2013 بناء على الدروس التي تعلمتها القيادة العسكرية بعد عملية عين أمناس أو تيقنتورين الإرهابية، تضمنت تقسيم الحدود البرية للجزائر حسب قيادات النواحي العسكرية التي تقع الحدود ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي، حيث يعمل خبراء من الجيش على مراقبة التحركات على الحدود بناء على تقارير تأتي على مدار الساعة من قيادات وحدات القوات البرية الموجودة على الحدود والصور والتقارير التي ترسلها طائرات المراقبة التابعة للقوات الجوية، بالإضافة إلى دوريات الدرك والجيش وحرس الحدود التي تراقب الحدود بواسطة الدوريات البرية، وقبل هذا تحصل قيادات النواحي العسكرية على تقارير يومية من قيادات أمن الجيش التي تعمل على جمع المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب من مختلف المصادر.

بهذا تتضمن مخططات تأمين الحدود البرية للجزائر 3 أنظمة مراقبة برية وجوية واستخباراتية، كما تتعاون 5 فروع مع القوات المسلحة في عملية تأمين وحراسة الحدود، وقد سمح تعاون كل هذه الفروع وتنسيقها في غرف العمليات التابعة لقيادات النواحي العسكرية بتقليل حالات التسلل عبر الحدود البرية للجزائر.